

Distr.: General  
1 October 2014  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٤

البند ١٠ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت\*

البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع

### تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لأنشطة تقديم الدعم المتكامل والمتسق والمنسق إلى جنوب السودان

تقرير الأمين العام\*\*

موجز

هذا التقرير هو ثالث تقرير يُرفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تقديم الدعم المتكامل والمتسق والمنسق إلى حكومة جنوب السودان عقب استقلال البلد في تموز/يوليه ٢٠١١. ويتضمن التقرير استعراضا للتطورات الرئيسية التي حدثت في جنوب السودان منذ تموز/يوليه ٢٠١٣، مع التركيز على الأزمة السياسية التي تحولت إلى أعمال عنف في كانون الأول/ديسمبر. ويبين التقرير أثر النزاع على فرص تحقيق التنمية، وبعض الإجراءات الرئيسية التي اتخذها المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، لمساعدة البلد على إنهاء الصراع بحيث يمكن استئناف التنمية. ويدعو التقرير أطراف النزاع إلى إنهاء العنف وإفساح المجال لاستئناف التنمية. ويدعى المجتمع الدولي أيضا إلى توفير مستويات ملائمة من التمويل تتيح لمنظومة الأمم المتحدة المرونة اللازمة للاستجابة للتحديات الجديدة عند نشوئها وكفالة التوازن الملائم بين الاحتياجات الإنسانية والإنمائية.

\* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.

\*\* تأخر تقديم هذا التقرير لكي يعكس آخر التطورات في جنوب السودان.



## أولا - مقدمة

١ - ظل جنوب السودان على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ استقلاله في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١. وقد سلم المجلس في قراره ٤٣/٢٠١١ بالتحديات الهائلة التي يواجهها هذا البلد في المجالين الإنساني والإنمائي وفي بناء السلام، وأعاد تأكيد ضرورة تعزيز التآزر بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جنوب السودان وخطة هذا البلد للسلام والأمن. وطلب المجلس من الأمين العام وجميع الأجهزة والهيئات المختصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، فضلا عن المؤسسات المالية ووكالات التنمية الدولية، مساعدة جنوب السودان كلما أمكن بتقديم مساعدة إنمائية فعالة مستمرة يمكن التنبؤ بها في المجالين الإنساني والمتعلق ببناء السلام، على نحو ينسجم والأولويات الوطنية، من أجل إرساء أساس متين للتنمية الطويلة الأجل.

٢ - وقد تلقى المجلس من الأمين العام تقريرين عن جنوب السودان حتى الآن. يركز أولهما (E/2012/76) على الإنجازات التي حققتها منظومة الأمم المتحدة والتحديات التي واجهتها في دعم حكومة جنوب السودان. ويحلل الآليات والأدوات المبتكرة المستخدمة في ضمان الانتقال من الإغاثة الطارئة إلى التنمية وبناء القدرات المحلية حسب الأولويات الوطنية. أما التقرير الثاني (E/2013/73) فيبرز الجهود التي بذلها المجتمع الدولي من أجل تكييف دعمه للتحديات والأولويات السياسية والإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية للبلد. ويبين جوانب التقدم والانتكاس فيما يتعلق بتنفيذ منظومة الأمم المتحدة لأطر التنمية وبناء السلام.

٣ - ويتضمن هذا التقرير موجزا للتطورات الرئيسية التي طرأت منذ تقديم التقرير السابق إلى المجلس. وقد أدت أزمة سياسية تحولت إلى نزاع عنيف إلى طمس الكثير من المكاسب المحققة خلال السنتين الماضيتين. ويبين التقرير أثر التراجع على فرص تحقيق التنمية، وبعض الإجراءات الرئيسية التي اتخذها المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، لمساعدة البلد على إنهاء الصراع بحيث يمكن استئناف التنمية.

## ثانيا - السياق

٤ - يواجه جنوب السودان، وهو أحدث دولة عضو في الأمم المتحدة، أزمة وجودية. وقد حققت حكومة جنوب السودان خلال فترة اتفاق السلام الشامل إنجازات جديدة بالتنويه، ويصدق ذلك بصفة خاصة باعتبار خط الأساس المتدني نتيجة عقود من التهميش والحرب. فقد أنشئت المؤسسات الرئيسية التنفيذية والتشريعية والقضائية على المستوى

المركزي وعلى مستوى الولايات. وعاد أكثر من مليوني شخص إلى الجنوب، منهم ٣٣٠.٠٠٠ لاجئ من جنوب السودان كانوا في البلدان المجاورة.

٥ - ومنذ صدور التقرير السابق المقدم إلى المجلس في تموز/يوليه ٢٠١٣، أدى عدد من المبادرات التي اتخذتها الحكومة إلى خلق شعور بالتفاؤل الحذر. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أقر مجلس الوزراء وضع ميثاق خطة جديدة لجنوب السودان، وهو إطار عمل مدته ثلاث سنوات للمساءلة المتبادلة والحوار بين الحكومة وشركائها الدوليين، استناداً إلى مبادئ الخطة الجديدة للمشاركة في مساعدة الدول المهشة. وكان الغرض من الميثاق، الذي كان مقرراً توقيعه في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، إضفاء الطابع المؤسسي على التزامات ملموسة في مجال بناء السلام وبناء الدولة، وتوفير إطار لتنسيق الدعم المقدم من المانحين، مع إتاحة الفرصة في نفس الوقت لتقديم مساعدة مباشرة إلى ميزانية الحكومة. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، اعتمدت الجمعية التشريعية الوطنية ميزانية وطنية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، بلغت مخصصاتها ١٨,٧ بليوناً من جنيهات جنوب السودان، بالمقارنة إلى مخصصات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ البالغة ١٧,٣ بليون جنيه. وأفاد صندوق النقد الدولي بأن التوقعات الاقتصادية للبلد آخذة في التحسن، مع ازدياد إنتاج النفط وانخفاض معدلات التضخم؛ وكان من المتوقع أن يزداد النمو بنسبة ٣٢,١ في المائة في عام ٢٠١٣ و ٤٩,٢ في المائة في عام ٢٠١٤<sup>(١)</sup>، مما يسمح للبلد بتجاوز مستوى النمو المسجل قبل توقف إنتاج النفط في عام ٢٠١٢.

٦ - غير أن هذا التفاؤل المشوب بالحذر لم يدم طويلاً. فقد أدت أزمة حكم داخل الحزب الحاكم، وهو حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان، إلى اندلاع العنف المسلح في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وتدهور صراع حول القيادة داخل الحزب تدهوراً سريعاً فتحول إلى نزاع مسلح، وتسبب في خسائر كبيرة في الأرواح وتشريد واسع النطاق، حيث تشرد داخلياً ما يقدر بنحو ١,٣ مليون شخص في أكثر من ١٠٠ موقع، والتمس ١٠٠.٠٠٠ فرد منهم الحماية في قواعد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وبالإضافة إلى ذلك هرب ما يقرب من ٤٥٠.٠٠٠ شخص إلى البلدان المجاورة، ومنها إثيوبيا وأوغندا والسودان وكينيا.

٧ - وبعد الاستقلال بثلاث سنوات، استبدلت جهود البلد للتقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة بأزمة واسعة النطاق، فأصبح ٣,٨ ملايين شخص مستهدفين بالمعونة الإنسانية.

(١) International Monetary Fund, *World Economic Outlook: Hopes, Realities, Risks* (Washington, D.C., 2013), statistical appendix. Available from [www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/pdf/tables.pdf](http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/pdf/tables.pdf)

وأصبح شعب جنوب السودان يواجه منذ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ حالة طوارئ معقدة تتميز باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان والتعديات عليها. ويشمل ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء، والعنف العرقي، والعنف الجنسي والجنساني، والاغتصاب، وتجنيد الأطفال واستخدامهم في صفوف الجماعات المسلحة، والهجمات على المدارس والمستشفيات والمرضى والعاملين في المستشفيات، وغير ذلك من انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني (S/PRST/2014/16). وأدى استهداف المدنيين وتنقل خطوط المواجهة إلى تحركات سكانية متكررة لا يمكن التنبؤ بها. وشكلت تقلبات النزاع أيضا تحديا كبيرا أمام استمرارية الاستجابة الإنسانية. فمثلا تعاقبت سيطرة الأطراف على مدينتي بنتيو وملكال ١٢ مرة منذ بداية الأزمة، وصاحبت ذلك مستويات عالية من انعدام الأمن وحسائر في الأرواح، ولحقت أضرار بالمتلكات، بما فيها مرافق المساعدة الإنسانية، ونزحت أعداد كبيرة من السكان. وتضرر العاملون في مجال المعونة الإنسانية بصورة مباشرة من الاضطراب السياسي والعنف المسلح. وفي آب/أغسطس، استُهدف ستة من أفراد قبيلة النوير العاملين في منظمات غير حكومية في ولاية أعالي النيل وقتلوا بسبب انتمائهم العرقي، مما يعرض للخطر العملية الإنسانية لدعم اللاجئين البالغ عددهم ١٣٠.٠٠٠ شخص القادمين من السودان في المنطقة. وفي الوقت نفسه لا تزال العناصر المسلحة تمر عبر مخيمات المشردين داخليا، مما ينال من طابعها المدني. وأدى التمويل غير الكافي والتأخير في التمويل، إلى جانب المشاكل المتعلقة باللوجستيات والموارد البشرية والأمن وتقييد الحركة، إلى زيادة عرقلة جهود المعونة. وأبعاد الاحتياجات الحالية في جنوب السودان هائلة، ومن المرجح أن تستمر خلال جزء كبير من عام ٢٠١٥، الأمر الذي يتطلب مجهودا عالميا لإيصال المعونة بما يتجاوز المستويات الحالية.

٨ - وقد أدت جهود الوساطة التي بذلتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى توقيع اتفاق لوقف الأعمال القتالية في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. غير أن الاتفاق تعرض لانتهاكات متكررة من الجانبين. وفي ٩ أيار/مايو ٢٠١٤، وقعت حكومة جنوب السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) اتفاقا لحل الأزمة كان الغرض منه أن يؤدي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٤. وقد فات الموعد النهائي المحدد لتشكيل الحكومة الانتقالية. وفي ٢٥ آب/أغسطس عقد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية مؤتمر قمة استثنائيا في أديس أبابا، أدى إلى التوقيع على وثيقة إعادة تكريس اتفاق وقف الأعمال القتالية والبروتوكول المتعلق بالمبادئ المتفق عليها بشأن الترتيبات الانتقالية صوب حل الأزمة في جنوب السودان، وطرائق تنفيذها. غير أن الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) أنكرت أن تكون

قد وُقعت على مصفوفة التنفيذ، معلنة أن التوقيع على وثيقة تجديد الالتزام تعني فقط تجديد التأييد لاتفاق وقف الأعمال القتالية وليس لمصفوفة التنفيذ التي تتضمن عدة أحكام تعارضها الحركة. واستؤنفت المفاوضات في ١٥ أيلول/سبتمبر، غير أن المناقشات لم تتجاوز بعدُ الخلافات حول اتفاقات ٢٥ آب/أغسطس.

### ثالثاً - أثر النزاع على التنمية

٩ - سبب نشوب النزاع كارثة اقتصادية واجتماعية وإنسانية بالإضافة إلى الأزمة السياسية والأمنية. وأدى النهب الواسع النطاق واستمرار الفساد وتدمير الأسواق والهيكل الأساسية المادية والاجتماعية وهروب رؤوس الأموال إلى انتكاس كبير في التقدم المحرز منذ توقيع اتفاق السلام الشامل مع السودان في عام ٢٠٠٥.

١٠ - وقد أشار الأمين العام في تقريره المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٢ (E/2012/76) إلى أن جنوب السودان كان في حين استقلاله من بين أقل البلدان نمواً في العالم، وذلك بسبب آثار حرب أهلية دامت ٥٠ سنة: فقد كانت واحدة من كل ٧ نساء تموت أثناء النفاس، وكانت ٨ من كل ١٠ نساء أميات، ويموت واحد من كل تسعة أطفال قبل بلوغ سن الخامسة، وواحد من كل ثلاثة أشخاص لم يلتحقوا بالمدرسة قط، ونصف السكان لا يحصلون على مصادر محسنة لمياه الشرب، وكان أكثر من نصف موظفي الخدمة المدنية غير حاصلين على التعليم الابتدائي. وأشار الأمين العام أيضاً إلى أن الفقر المستوطن والتخلف المزمن أضرا بشكل بالغ بقدرته الدولة الجديدة على توفير الخدمات الأساسية والاستجابة للاحتياجات الإنسانية، مما ترك المجتمعات المحلية معرضة لآثار الفقر وانعدام الأمن والتشرد وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي، وتفشي الأمراض، والفيضانات الموسمية. وفضلاً عن ذلك، لم تكن فرص النمو المتنوع متاحة في المستقبل القريب بسبب الافتقار إلى الهياكل الأساسية والتعليم وقدرات الدولة. ووفقاً للمعلومات الواردة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة، تبلغ نسبة الطرق المعبدة حوالي ٢ في المائة من شبكة الطرق، وخلال موسم الأمطار (حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر) يصبح ٦٠ في المائة من الطرق غير سالكة. وبالإضافة إلى ذلك فالكهرباء متاحة لواحد في المائة فقط من السكان.

١١ - وانطلاقاً من هذا المستوى الإنمائي المنخفض، زاد النزاع من تقويض فرص النمو في المستقبل. وأوقع النزاع أكبر ضرر مباشر بإنتاج النفط. فالنفط يمولى ٨٠ في المائة من الميزانية الإجمالية للحكومة تقريباً، ويوفر ٩٨ في المائة من إيرادات القطاع العام، ويُسهّم بنسبة

٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مصدر جميع الإيرادات من العملات الأجنبية تقريباً، ولذا فإن اقتصاد جنوب السودان معرض بشدة للتغيرات في أسعار النفط ومستويات إنتاجه. فالاقتصاد غير المتنوع تنوعاً كافياً يكون أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية وتقلبات أسواق السلع الأساسية العالمية. ويعني الاعتماد الشديد على عائدات النفط أن جنوب السودان تحت رحمة دورات الازدهار والكساد الاقتصادي، مما يجعل من الصعب ممارسة الانضباط المالي ويُعقد التخطيط في الأجل الطويل. وقد سن جنوب السودان قانوناً لإدارة عائدات النفط، غير أن تطبيقه لا يزال يواجه تحديات.

١٢ - وأدى النزاع إلى وقف العمليات في بعض حقول النفط والإغلاق الجزئي لبعضها الآخر، مما يترك آثاراً ضارة في الإنتاج النفطي، حيث يقدر بأن الإنتاج الآن أقل من نصف الكميات المنتجة عند الاستقلال، وهي ٣٥٠.٠٠٠ برميل في اليوم. ومن المرجح أن يؤدي ما ينجم عن ذلك من عجز واعتماد شديد على المبيعات الآجلة لتدفقات النفط المستقبلية وتحويل قدر كبير من الإيرادات المتاحة لتمويل الأولويات الأمنية، إلى زيادة كبيرة في العجز المالي، وإلى شل الخدمات الحكومية الناشئة في نفس الوقت. وقد أثر ذلك على دفع المرتبات والتحويلات الحكومية لأغراض الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتسبب انعدام الأمن في كسر سلاسل الإمداد القائمة، ووقف التدفقات السوقية للسلع الأساسية في العديد من أنحاء البلد. وأسفرت حالة عدم اليقين الناجمة عن ذلك عن تثبيط الاستثمار الأجنبي والمحلي على السواء. وتوقفت مشاريع البنية التحتية، بما في ذلك المصافي والسدود وبناء الطرق. وأصبحت المشاريع الحيوية بالنسبة للتنمية الريفية وتنويع الاقتصاد وإنهاء اعتماده على قطاع النفط تنتظر تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز الحوكمة وتوفير الأمن الكافي. وظل سعر صرف العملات مستقراً إلى حد كبير غير أن النزاع قسم البلد إلى عالمين منفصلين من حيث أسعار السلع الأساسية، فتظل الأسعار مستقرة نسبياً في الولايات غير المتضررة من النزاع، بينما تشهد الولايات المتضررة غلاءً شديداً. فمثلاً بلغ سعر الذرة الرفيعة (Sorghum) في بنتيو ثلاثة أضعاف سعره في جوبا. وتكاد الأسواق لا تعمل في الولايات المتضررة من النزاع.

١٣ - ويواجه البلد تحديات كبيرة على المدى القصير. والشغل الشاغل هو الأزمة وما يترتب عليها من آثار ونتائج على الحياة وأسباب المعيشة. وقد تضافرت عوامل تشريد السكان على نطاق واسع، ونهب المستودعات (التابعة للمؤسسات الإنسانية والقطاع العام على السواء)، وتعطيل إنتاج الأغذية، وتدمير الأسواق، وتشثيت الماشية عن طرق هجرتها التقليدية، والأمراض والجوع، فأدت إلى خطر وقوع مجاعة. وفي الفترة بين كانون

الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وآب/أغسطس ٢٠١٤ صُنِفَ نحو ٣,٥ ملايين من السكان بوصفهم في طور انعدام الأمن الغذائي الحاد أو الطارئ، ضمن ما مجموعه ٧ ملايين من السكان المعرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي (من أصل كتلة سكانية قدرها ١١,٥ مليون نسمة). ويشكل سوء التغذية المرتبط بانعدام الأمن الغذائي المتفشي مصدر قلق رئيسي، وسيكون له وقع كبير على المجتمعات المحلية في الأجلين القصير والطويل، ولا سيما الأطفال والنساء المرضعات. وأظهرت الفحوص التغذوية معدلات لانتشار سوء التغذية الحاد الشامل تتراوح بين ما يربو على ٣٠ في المائة و ٥٠ في المائة في المناطق المتضررة من النزاع، بينما تعاني الولايات المتاخمة من معدلات سوء تغذية مُقلقة. وتضاعف معدل سوء التغذية لدى الأطفال منذ بداية العام؛ وقد يموت حوالي ٥٠ ٠٠٠ طفل بسبب سوء التغذية في عام ٢٠١٤. وتبذل وكالات الأمم المتحدة حاليًا جهودًا مشتركة في المناطق المتضررة من النزاع والمناطق الأخرى التي تعاني من ضغوط شديدة من أجل زيادة معالجة حالات سوء التغذية الحاد المعتدل والشديد، والحيلولة دون وقوع الأطفال ضحايا لسوء التغذية، وذلك باستخدام برامج التغذية التكميلية الشاملة. وقد عانت النساء والفتيات من النزاع الدائر بصورة غير متناسبة، حيث يعانين من الآثار البشعة للعنف والاعتداءات والحرمان وفقدان أسباب المعيشة. وقد بادرت وكالات الأمم المتحدة بتدخلات تشمل توفير أسباب المعيشة المباشرة وتقديم المساعدة في مجال الحماية للمتشرذات من النساء والفتيات، كسبيل لمعالجة الفجوة بين الجنسين في سياق الأزمة الإنسانية السائدة.

١٤ - وأبرز النزاع الدائر أيضًا تحديات في مجال الصحة والصرف الصحي. فقد ازداد إلى حد كبير عبء الأمراض الذي كان ثقيلًا أصلاً، وتفاقم بمحجىء موسم الأمطار الذي زاد من خطر انتقال العدوى المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى. وأسفرت موجة من وباء الكوليرا عن إصابة أكثر من ٦ ٠٠٠ شخص ووفاة ١٣٩ شخصاً. وبينما بذلت الأمم المتحدة وشركاؤها جهوداً متضافرة مع وزارة الصحة لاحتواء وباء الكوليرا، فإن المخاطر الصحية الجسيمة الناجمة عن قلة النظافة وسوء الظروف الصحية ظلت تشكل تحديات لنظام الرعاية الصحية الضعيف للبلد. ومما يزيد الطين بلة تعرض المستشفيات للهجوم والنهب، وما لحق بها في بعض الحالات من أضرار شديدة نتيجة للنزاع، لا سيما في بور، وبنتيو، وملكال، وناصر. ومن المشجع في ظل هذه الظروف ملاحظة أن جنوب السودان ظل خالياً من شلل الأطفال منذ أكثر من خمس سنوات. وكذلك تستمر بعض الأعمال الإنمائية. فمثلاً تفيد المعلومات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإنشاء أول بنك دم ومختبرات وطنية وإقليمية للصحة العامة في جنوب السودان في تموز/يوليه ٢٠١٤. وتهدف المرافق المنشأة عن طريق الصندوق العالمي إلى تحسين تشخيص أمراض فيروس نقص

المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا وأمراض المناطق المدارية والأمراض الوبائية، مثل الكوليرا، ومراقبتها في البلد.

١٥ - ولا ينتظم في المدرسة حالياً ما يقرب من ٥٧ في المائة من الأطفال والمراهقين في جنوب السودان. كما أن نسب التسرب من المدرسة والتأخر في بدء الدراسة عالية: فنسبة ٧٥ في المائة من الأطفال في سن السادسة غير مسجلين في المدرسة و ٩٢ في المائة من تلاميذ الفصل الثاني الإعدادي تجاوزت سنهم ذلك المستوى. وهذه النسبة المثوية أعلى بكثير في الولايات المتضررة من النزاع، حيث يُمنع الأطفال من الالتحاق بالمدرسة نتيجة لانعدام الأمن والتشريد أو احتلال القوات المسلحة للمدارس. ويقدر بأن ما بين ٥ و ١٠ في المائة فقط من أصل حوالي ١٣٠ ١ مدرسة ابتدائية تعمل في ولايات جونقلي والوحدة وأعالي النيل. وفي المناطق التي يصعب الوصول إليها من الولايات المتضررة بالنزاع لم تتمكن السلطات الوطنية من دفع رواتب المعلمين ودعم إعادة الخدمات (أو هي لم ترغب في ذلك في حالة الأراضي غير الخاضعة لسيطرة الحكومة). وترك العديد من المعلمين المناطق المتضررة من النزاع أو انخرطوا في العمل المؤقت بدلاً من العمل كمعلمين. وقدمت وكالات الأمم المتحدة والشركاء الدعم لـ ٦٠٧ ٥٤ أطفال متضررين من النزاع لاستئناف تعليمهم، عن طريق توفير أماكن تعلم مؤقتة ولوازم تعليمية وتدريب المعلمين.

١٦ - كما عرضت الأزمة في جنوب السودان أطفالاً كانوا أصلاً في ظروف هشة للمزيد من الأذى، ويشمل ذلك الاختطاف والإصابات الجسدية والعنف الجنسي والشدائد النفسية وزواج الأطفال. وحددت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاؤها حوالي ٦٠٨٨ طفلاً غير مصحوبين أو مفصولين عن ذويهم منذ بدء النزاع في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٣، وقدمت لهم المساعدة من خلال خدمات تعقب الأسر وجمع الشمل. وتواصل اليونيسيف وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والشركاء المنفذين جهود التوعية ضد تجنيد الأطفال واستخدامهم المستمرين من قبل القوات والجماعات المسلحة. وقد شملت اليونيسيف وشركاؤها ٥٨٧ ٦٥ من الأطفال والمراهقين بالخدمات الأساسية لحماية الطفل، ومنها الدعم النفسي - الاجتماعي وإدارة الحالات والإحالات. وأدى النقص الحاد في المدرسين المؤهلين في جنوب السودان إلى وجود نسب لم يسبق لها مثيل للطلاب إلى المدرسين، وهو أمر يُضر بنوعية العناصر التعليمية الأساسية، مثل اكتساب مهارات القراءة والكتابة الأساسية. وعلاوة على ذلك فإن فرص الحصول على خدمات التعليم الحيوية لاكتساب المهارات المعيشية، مثل التدريب التقني والمهني، فضلاً عن خيارات التعليم غير الرسمي، بما فيها المهارات الزراعية والتعليم الرعوي، هي فرص محدودة للغاية. وتعمل

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على التصدي لهذه التحديات عن طريق تنفيذ أنشطة محو الأمية لدى الأطفال والشبان والكبار والتدريب على المهارات الحياتية في جميع الولايات. ويجري بذل جهود إضافية لتحسين تدريب المعلمين وزيادة فرص الحصول على التعليم المهني والرعوي. وسيستمر إهمال هذه المجالات الحاسمة في إعاقه جهود التصدي لمعدلات الأمية المرتفعة بصورة غير عادية في البلد. وبدون الإلمام بالقراءة والكتابة لا تتوافر سوى فرص محدودة للحصول على المعلومات الأساسية والمنقذة للحياة بشأن الحقوق من قبيل الرعاية الصحية، فضلا عن أسباب المعيشة وفرص العمل.

#### رابعاً - دعم الأمم المتحدة لجنوب السودان

١٧ - اتفقت حكومة جنوب السودان وفريق الأمم المتحدة القطري في وقت مبكر من عام ٢٠١٣ على تمديد إطار عمل الأمم المتحدة الأولي للمساعدة الإنمائية (للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣) حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقرر الفريق القطري تنقيح وتحديث إطار النتائج. وكان من المتوقع أن تقوم الحكومة والفريق القطري بتوقيع إطار العمل الممدد والمنقح للمساعدة الإنمائية وبدء العمل به في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، إلا أن الأزمة نشبت قبل أن يتحقق ذلك. ولذلك قرر الفريق القطري مرة أخرى تنقيح الإطار لتحديد إسهاماته في تحقيق أهداف الخطة الإنمائية لجنوب السودان في بيئة عمل متغيرة تغيراً جذرياً. وأوقف تنفيذ عدد من البرامج الإنمائية أو أعيدت صياغتها لأن الجهات المانحة شرعت أيضاً في استعراض سياساتها للتمويل ومبادئ التزامها ودعمها للبرامج الإنمائية نتيجة للتراجع.

١٨ - ومنذ بداية الأزمة، علقت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أيضاً أنشطتها لبناء الدولة وبناء السلام. ونظراً لاستمرار الأزمة، عدل مجلس الأمن ولاية البعثة في أيار/مايو ٢٠١٤. بموجب قراره ٢١٥٥ (٢٠١٤)، لكي تركز على أربعة مجالات ذات أولوية هي: حماية المدنيين، ورصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، وتمهية الظروف المؤاتية لتقديم المساعدة الإنسانية، ودعم اتفاق وقف الأعمال القتالية. ونتيجة لذلك لم تعد البعثة تضطلع بالمهام غير المنصوص عليها في القرار ٢١٥٥ (٢٠١٤)، بما في ذلك أنشطة بناء الدولة وبناء السلام.

١٩ - وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية والحماية، أخذت منظومة الأمم المتحدة بزمam المبادرة في العمل مع المجتمع الدولي من أجل دعم احتياجات سكان جنوب السودان. وبناء على طلب منسق الشؤون الإنسانية الذي قدمه باسم الفريق القطري للعمل الإنساني، وبعد التشاور مع رؤساء الوكالات المشاركة في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، أعلن منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤ استجابة للطوارئ من

المستوى ٣ تضطلع بها اللجنة الدائمة على نطاق المنظومة وتدوم فترة ثلاثة أشهر، في مواجهة احتدام النزاع في جنوب السودان؛ وجرى لاحقاً تمديد هذه الاستجابة لمدة ستة أشهر إضافية حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وأطلقت في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤ دعوة للعمل قادها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بالتعاون مع وكالة التنمية الدولية في الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، تضمنت نداءً بتقديم المزيد من الدعم إلى شعب جنوب السودان الذي نُكب بالنزاع والتشرد وانعدام الأمن الغذائي.

٢٠ - وأفادت المعلومات الواردة من الفريق القطري للعمل الإنساني بأن خطة الأمم المتحدة لمواجهة الأزمة اعتُمدت من أجل مواصلة رفع مستوى التمويل وتلبية الاحتياجات الهائلة، وأطلق نداء في أوائل شباط/فبراير ٢٠١٤ للحصول على مبلغ ١,٢٧ بليون دولار، محل النداء الموحد السابق الذي أُعد لصالح البلد في أواخر عام ٢٠١٣. وفي منتصف السنة، في حزيران/يونيه ٢٠١٤، استكمل مجتمع المساعدة الإنسانية خطته للاستجابة للأزمة، ودعا إلى توفير ١,٨ بليون دولار من المعونة. واستُخدم الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية استخداماً مرناً لتمويل أنشطة الاستجابة حسب نمط الاحتياجات المتقلب والأولويات المتغيرة، وأدى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ دوراً هاماً في سد ثغرات التمويل الرئيسية للاستجابة. وخصص الصندوقان مجتمعين ٩٣ مليون دولار للأنشطة الحاسمة في جنوب السودان حتى الآن، ومن المتوقع تمويل المزيد من الأنشطة من قبل نهاية عام ٢٠١٤. وعُقد في أوغسكو يومي ١٩ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤ مؤتمر رفيع المستوى اشترك في تنظيمه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وحكومة النرويج، وكان الغرض منه دعم خطة الاستجابة للأزمة والمساعدة على تمويلها. وأسفر المؤتمر، الذي حضره أكثر من ٣٠٠ ممثل من جنوب السودان والحكومات المانحة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والأمم المتحدة، عن تعهدات بتوفير ٦١٠ ملايين دولار من التمويلات الجديدة. وسعيًا لمواصلة توسيع نطاق التمويل من أجل تلبية الاحتياجات الهائلة، أصدر مجتمع المساعدة الإنسانية في جنوب السودان خطة منقحة للاستجابة للأزمة، طلب فيها مبلغ ١,٨ بليون دولار لمساعدة ٣,٨ ملايين من السكان المتضررين من الأزمة بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، كانت خطة الاستجابة للأزمة ممولة بنسبة ٥٣,٥ في المائة، وبذلك يبلغ العجز حوالي ٨٤٢ مليون دولار لتلبية احتياجات السكان حتى نهاية العام.

## خامسا - التوقعات والتوصيات

٢١ - يمكن القول بأن جنوب السودان يمثل أكبر تحدٍ في مجال بناء الدولة تواجهه منظومة الأمم المتحدة حاليا. فلقد كان متوقعا أن تنفَق ثروات البلد بما يعم سكانه بالفائدة على نحو منصف، وللتغلب على ماضي الحرب والتخلف والتهميش، غير أن هذه المطامح مُنيت بنكسة كبيرة. فنظم الإيصال في جميع القطاعات لا تزال هشة وكثيرا ما تكون عاجزة عن أداء وظائفها. وينخر الفساد مختلف مستويات الحكومة. أما آليات المساءلة، إن وُجدت، فقد فشلت في ردع إساءة استخدام الموارد العامة وسوء إدارتها، ولا سيما الواردات النفطية العامة. وفي حين من المؤكد أن جنوب السودان مقبل على فترة انتقالية طويلة وصعبة، فثمة بواعدت قلق حقيقية بخصوص كفاءة استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الشامل للجميع وتوفير فرص العمل. وعلى الرغم من أن إنتاج النفط لا يزال يشكل حجر الأساس لاقتصاد البلد، فمن الضروري إدماج الاعتبارات البيئية في التخطيط للتنمية المستدامة. وتبدو فرص التنمية المتجددة ضئيلة في جميع أنحاء جنوب السودان، لا سيما نظرا لقلّة البوادر الملموسة حاليا على انتهاء التراجع.

٢٢ - وعلى الرغم من توقيع اتفاق لوقف الأعمال القتالية بين الطرفين والتزامهما بالعمل على تشكيل حكومة انتقالية، فإنهما يواصلان حتى الآن السعي وراء الحل العسكري. ولم يظهر أي دليل ملموس حتى الآن على وجود الإرادة السياسية للوفاء بالالتزامات المتعهد بها في إطار الوساطة التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية. ويُظهر تحليل للميزانية أجراء البرنامج الإنمائي مؤخرا أن الجزء الأكبر من المخصصات استُخدم لدفع رواتب الجيش والمحاربين القدامى، مع إدراج بعض البنود المتعلقة بتكاليف التشغيل والنفقات الرأسمالية الجديدة. وينطبق نفس الشيء على قطاع سيادة القانون، حيث يُستخدم مبلغ ١,٥٧٣ بليون من جنهات جنوب السودان لدفع مرتبات الشرطة وخدمات السجن والإطفاء. وعلى العكس من ذلك، فإن مخصصات القطاع الاجتماعي وتكاليف بناء الهياكل الأساسية في البلد تظل ثابتة عند نسبة تقل عن ٢٠ في المائة من الميزانية الحالية، وتظهر انخفاضاً بالمقارنة إلى الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. ولم تطرأ على مجموع الموارد المرصودة في الميزانية لقطاعات التنمية الأساسية (التعليم والصحة والهياكل الأساسية) سوى زيادة طفيفة، من ٣,١ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ٤,٣ في المائة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. ومن الواضح أن الحكومة لا تزال تخصص الموارد بشح شديد للتنمية، بالمقارنة مع مخصصات القطاع الأمني، الأمر الذي يشكل بدوره عقبة

تكبح قدرتها على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لمواطنيها<sup>(٢)</sup>. ولا بد من تصحيح هذا الاتجاه بصورة عاجلة، حيث يواجه جنوب السودان بعض أسوأ مؤشرات التنمية البشرية الأساسية في العالم. وتدعو الحاجة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات ضغط عاجلة من أجل التوصل إلى تسوية للصراع وإعادة التوازن إلى أولويات الميزانية في نفس الوقت.

٢٣ - وفي تلك الأثناء لا يزال الاقتصاد يراوح مكانه. فقد تباطأ الاستثمار الأجنبي بشكل ملحوظ وغادر العديد من العمال الأجانب البلد، ولم يعد الاستقرار إليه. ودمرت الحرب العديد من المؤسسات التجارية الناشئة، وانخفض إنتاج النفط واستكشافه انخفاضاً كبيراً. ومع أن بعض المستثمرين الذين خصصوا موارد كبيرة للإنتفاق في البلد يمكن أن يعودوا مع تحسن الوضع السياسي، فمن المرجح أن يلزم المستثمرون في مرحلة الاستطلاع، بمن فيهم المستثمرون الإقليميون، جانب الحذر لسنوات عديدة قادمة. ومع أن الأثر المترتب على الحالة السياسية في اقتصادات الشركاء التجاريين الإقليميين لجنوب السودان لم يتم قياسه بعد، فلا شك من أن التجارة والاستثمار مع البلدان المجاورة قد تضررا بدرجة كبيرة.

٢٤ - وبدون التزام واضح بحل الأزمة السياسية، تظل احتمالات تحقيق التنمية المستدامة ضعيفة. ولا يزال شعب جنوب السودان بحاجة إلى دعم قوي من المجتمع الدولي. وثمة في هذا السياق حاجة ماسة إلى موارد يمكن التنبؤ بها لتلبية الاحتياجات الإنسانية للبلد. ولذلك ينبغي تمويل خطة الاستجابة للأزمة بالكامل ودون إبطاء. وينبغي أيضاً أن توفر مستويات مناسبة من التمويل تتيح لمنظومة الأمم المتحدة المرونة الكافية للاستجابة للتحديات الجديدة عند نشوئها.

٢٥ - وعلى الرغم من الاحتياجات الإنسانية الملحة، ينبغي أيضاً بذل المزيد من الجهود لتعزيز المصالحة والتعافي المبكر. ويمكن تحقيق ذلك باستخدام أنشطة الإنعاش للتركيز على إيجاد فرص العمل بصورة عاجلة، والاستثمار في الأنشطة الإنمائية الشبابية، وبدء برامج تعزيز الأمن المجتمعي، ومراقبة الأسلحة الموجودة في أيدي المدنيين، ومساعدة المشاريع التجارية الصغيرة على استئناف نشاطها، واستعادة أسباب المعيشة، مثلاً عن طريق توفير

(٢) Olympio Attipoe, Biplove Choudhary and Nicholas Jonga, "An analysis of government budgets in South Sudan from a human development perspective", discussion paper 08/2014 (UNDP, 2014). Available from [www.ss.undp.org/content/south\\_sudan/en/home/library/discussion-papers/an-analysis-of-government-budgets-in-south-sudan-from-a-human-de/](http://www.ss.undp.org/content/south_sudan/en/home/library/discussion-papers/an-analysis-of-government-budgets-in-south-sudan-from-a-human-de/)

البذور والمعدات الزراعية والائتمانات والتدريب المهني. ويمكن أن تشكل هذه التدابير خطوة أولى هامة صوب إحياء الاقتصاد. وبمجرد استعادة السلام والأمن، يمكن أن يتبع ذلك توفير الفرص لمواطني جنوب السودان الذين سئموا من الحرب الجني ثمار السلام.

٢٦ - وبالنظر إلى التحديات الفريدة التي يواجهها جنوب السودان في تحقيق السلام والأمن وبناء السلام والتنمية، ينبغي إكمال الدعم المتكامل الذي تقدمه الأمم المتحدة على المستويين التقني والتشغيلي بدعم قوي ومتكامل في مجال السياسات وتوجيهات على الصعيد الحكومي تقدمها جميع أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة، كل في إطار ولايته ووفقا لقدراته. ويتمثل التحدي الفوري في حث أطراف النزاع على أن تُترجم إلى حقيقة على أرض الواقع خطاها المترددة نحو إبرام اتفاق سلام. وذلك ضروري من أجل بناء ثقة شعب جنوب السودان في آفاق السلام المستدام. ومع ترسخ هذه العملية، يجب أن تساعد منظومة الأمم المتحدة شعب جنوب السودان على التعجيل برأب صدوعه بغية التقليل من خطر العودة إلى الصراع مرة أخرى. وعندئذ فقط يمكن للبلد العودة حقا إلى مسار التنمية المستدامة التي كان الشعب يتطلع إليها عقب إبرام اتفاق السلام الشامل مع السودان في عام ٢٠٠٥، واستقلال البلد في عام ٢٠١١.